

الصين تغطي التراجع الأميركي: إدارة أزمات الشرق الأوسط دون حلول

بكين تسعى لحماية مصالحها المتنامية في المنطقة



المصالح أولا

أطراف الانقسام من خلال تجنب التدخل في جوهر نزاعات الشرق الأوسط في بعض الأحيان. ومع ذلك فإن بناء هيكل أمني مستدام يتضمن إدارته الصراع دون معالجة جوهر تلك الانقسامات من المرجح أن يكون مستحيلًا. وهنا يظهر السؤال الحقيقي وهو في أي نقطة تشعر الصين أن تكلفة عدم التدخل تفوق تكلفة التدخل؟

وكانت بكين بالفعل أكبر مشتركة لنفط المنطقة، والأمن أصبحت القوة الخارجية الوحيدة التي لها علاقات سياسية وتجارية قوية مع كل الدول الرئيسية في الشرق الأوسط.

ولا يتمتع الشرق الأوسط براهية اتباع نوع النهج والسياسات المطلوبة لبناء بنية أمنية شاملة. ومع ذلك فإن التغييرات في السياسة الأميركية التي تتبناها إدارة بايدين تؤدي إلى زعزعة مواقف العديد من دول الشرق الأوسط مما يعزز الرسائل الصينية.

وأشار دورسي إلى "سعي العديد من أطراف النزاع في المنطقة بما في ذلك السعودية والإمارات وقطر وتركيا ولكن ليس إيران أو إسرائيل في ما يخص قضايا مثل طهران وسياساتها والفلسطينيين، إلى خفض التصعيد حتى في حالة عدم تغير الأساسيات. ولكن يمكن لإحياء محتمل للاتفاق النووي الإيراني أن يفسد الأمر بأكمله".

وأوضح "وهذا هو المكان الذي يمكن أن تقدم فيه الصين مساهمة كبيرة. إن إقناع جميع الأطراف بالموافقة على مناقشة ترتيب أمني أوسع وأكثر شمولاً لا ينطوي فقط على التودد والتقارب، ولكن أيضاً على تهدئة المخاوف، وما إذا كانت العلاقات الصينية مع إيران غير المقيدة بالعقوبات الأميركية والعزلة الدولية ستؤثر على دول الخليج وإلى أي درجة".

وتجمع بين الصين وإيران شراكة مهمة، وهي من أكبر المشكلات التي تواجه المصالح الأميركية. وتنقسم السياسة

الداخلية الإيرانية بين تيار إصلاحي وآخر متشدد ولكن كليهما مؤيد للصين. وساعدت سياسة "الضغط الأقصى" التي اعتمدها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في التعامل مع إيران على تمكين المتشددين، فقد كانت العلاقات الصينية - الإيرانية ودية منذ عقود، لكنها تحسنت بسرعة خلال فترة الرئيس الأميركي السابق.

وسجلت الصين مشتريات كبيرة من النفط الخام الإيراني وبايعت إمدادات الاتصالات للبلاد في انتهاك للعقوبات، وتتفاوض اليوم على اتفاقية لبناء بندر جاسك الذي لا يطل على مضيق هرمز.

وأشار دورسي إلى "سعي العديد من أطراف النزاع في المنطقة بما في ذلك السعودية والإمارات وقطر وتركيا ولكن ليس إيران أو إسرائيل في ما يخص قضايا مثل طهران وسياساتها والفلسطينيين، إلى خفض التصعيد حتى في حالة عدم تغير الأساسيات. ولكن يمكن لإحياء محتمل للاتفاق النووي الإيراني أن يفسد الأمر بأكمله".

وأضاف "ليس هناك شك في أن أي اتفاق أميركي - إيراني للقيام بذلك سيركز حصرياً على القضايا النووية، ولن يشمل نقاطاً أخرى في جدول الأعمال مثل الصواريخ الباليستية والدعم الإيراني للجهات الفاعلة غير الحكومية في أجزاء من الشرق الأوسط، أما الجانب الإيجابي من الاتفاق فهو أن الصواريخ الباليستية ودعم الجهات الفاعلة غير الحكومية من القضايا التي من المحتمل أن تناقشها إيران إذا تم إشراكها في مناقشة حول الترتيبات الأمنية الإقليمية المعاد هيكلتها".

وأوضح "وهذا هو المكان الذي يمكن أن تقدم فيه الصين مساهمة كبيرة. إن إقناع جميع الأطراف بالموافقة على مناقشة ترتيب أمني أوسع وأكثر شمولاً لا ينطوي فقط على التودد والتقارب، ولكن أيضاً على تهدئة المخاوف، وما إذا كانت العلاقات الصينية مع إيران غير المقيدة بالعقوبات الأميركية والعزلة الدولية ستؤثر على دول الخليج وإلى أي درجة".

وتجمع بين الصين وإيران شراكة مهمة، وهي من أكبر المشكلات التي تواجه المصالح الأميركية. وتنقسم السياسة

تتجه الصين نحو التدخل في الشرق الأوسط بشكل مباشر من أجل حماية مصالحها الاقتصادية المتنامية في المنطقة التي تشهد اضطرابات متصاعدة في ظل الفضل الأميركي في إنهاء الصراعات هناك.

بكين - تسعى الصين إلى التدخل المباشر في منطقة الشرق الأوسط المضطربة لحماية مصالحها المتنامية هناك في ظل الفضل الأميركي ليس فقط في إدارة الصراعات المتزايدة في هذه المنطقة، بل حتى في المساهمة في إنهائها. وبدات تترسخ قناعة في الصين مفادها أنه على بكين أن تتجه إلى التدخل المباشر في الشرق الأوسط عوض الاستمرار في "البحث عن أرضية مشتركة في ظل الإبقاء على الخلافات"، وهي أيديولوجية تشيخ إلى إدارة الأزمات وليس حلها. واقترح الباحثان الصينيان البارزان سون ديجانغ ووو سيك أن تسعى الصين إلى تهديد الطريق للتدخل بشكل أكبر في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وهي منطقة مضطربة تهدد بالخروج عن نطاق السيطرة.

ويقول جيمس دورسي، الخبير في قضايا الشرق الأوسط والأمن، إن "العلماء حدوا هدف الصين على أنه بناء آلية أمنية جماعية إقليمية شاملة ومشاركة تقوم على الإنصاف والعدالة والتعددية والحكم الشامل واحتواء الاختلافات".

وتابع أنه "يشكل ضمني عكس رؤية ديجانغ وسيك الإدراك المتزايد في الصين بأنها لم تعد قادرة على حماية مصالحها المتنامية حصرياً من خلال التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار، ومن ثم فإن الاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء بنية أمنية شاملة ومتعددة الأطراف والتي تعين على الصين أن تكون جزءاً منها".

وكان مقال ديجانغ وسيك، الذي نُشر في مجلة سياسية صينية بارزة، جزءاً من رسالة صينية دقيقة كانت موجهة إلى الالبيين محذرة من جميع جوانب الإنقسامات المتعددة في الشرق الأوسط.

وقال دورسي "لكي نكون واضحين، لا تسعى الصين، مثل روسيا، إلى أخذ مكان الولايات المتحدة، بالتأكيد ليس من الناحية العسكرية كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط، ولكن بدلا من ذلك، تهدف الصين بشكل تدريجي إلى الاستفادة من رغبة الولايات المتحدة في إعادة تنظيم التزاماتها الإقليمية من خلال استغلال جهود الأميركيين لتقاسم العبة مع شركائهم الإقليميين وحلفائهم". وترى الصين أن الولايات المتحدة أثبتت عدم قدرتها على إدارة

أرفض أخذ اللقاح.. على مسؤوليتي!

يمنية حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن



على منتجات حيوانية. لكن الصعوبة الأكبر تكمن أيضاً في معرفة ما هو صحيح علمياً.

لا تخفي الحكومات في دول أوروبية قلقها حيال فئات كثيرة من السود والآسيويين والمسلمين وغيرهم من مجتمعات الأقليات العرقية الذين يرفضون الحصول على اللقاح.

وغذت الشكوك والريبة موجة من نظريات المؤامرة التي لا أساس لها حول الفايروس. وموجة الرفض في جنوب أفريقيا تعدّ مثالا واضحا على نسبة كبيرة لا تثق بالحكومات.

وقالت هيلين شنابير أستاذة الصحة العامة في جامعة ويسنترن كايب "الإشاعات والخرافات تسبب قلقا حقيقيا" فهذه المخاوف بدورها تنبع من "تجارب ملموسة".

وأشارت إلى دليل على وجود برنامج حرب كيميائية سري في حقبة الفصل العنصري في الثمانينات لتطوير حقن للحصن من خصوبة المواطنين السود.

بينما حضرت عالمة الأحياء الجهرية كوليكا ملبسانا الناس على عدم تصديق كل ما ينشر على واتساب بشأن نظرية المؤامرة المتعلقة بـ"كورونا".

وقالت متناولة الشائعات التي تنتشر على نطاق واسع "لا توجد رقائق أو أجهزة تتبع في اللقاح" و"لن يعدّل اللقاح الحمض النووي" قبل أن تشير إلى أعداد الوفيات العالمية لتكذيب اعتقاد شائع بأن الجرعات هي خدعة "للقضاء على الأفارقة والمسلمين".

هناك من يرفض أخذ لقاح كورونا، هل يحق لهم ذلك بحجة الحرية الشخصية أم من حق الحكومات أن تجبرهم على أخذه حماية للآخرين؟

ويُعتبر قاري عاصم من بين الذين يدافعون علنا عن كون التطعيمات متوافقة مع المبادئ الإسلامية.

وقال عاصم وهو رئيس المجلس الاستشاري الوطني للمساجد والأئمة (ميناب) الذي يقود حملة لطمانته المسلمين "نحن والتقوى من أن اللقاحين اللذين استخدما في المملكة المتحدة وهما أكسفورد - أسترازينيكا وفايزر مسموح بهما من منظور إسلامي".

وأضاف "التردد والتوتر والقلق منبعا المعلومات المضللة ونظريات المؤامرة والأخبار الكاذبة والشائعات". بعد أن حصلت على اللقاح بوصفي مواطنة بريطانية الأسبوع الماضي، أكثر شيء فحرت به أسرتي وأهلي في تونس، حيث تصارع الحكومة مع قلة الموارد لتوفير اللقاح للملايين من الناس، بينما لم انتظر طويلا كي يتم إبلاغي برسالة نصية من طبيبي الخاص بأن دوري قد حان لأخذ اللقاح.

حقا إنه لأمر يدعو إلى الحيرة أن يوجد في عالم التدفق الهائل من المعلومات من يشك في اللقاح وجذوا، بينما العالم يرمته أمام اختبار تاريخي لقدرته على التعاون ومساعدة الدول النامية المتضررة بشدة بعد عام من انتشار الوباء بالنظر إلى أن ما بين 88 مليوناً و115 مليون شخص عادوا إلى الفقر المدقع العام الماضي، وفقا للبنك الدولي.

ومع ذلك فإن برنامج اللقاح هو اختبار لقدرتنا على التعاون القائم على المصلحة الذاتية، لأن العالم لا يمكن أن يعود إلى طبيعته إذا لم تتم السيطرة على الوباء في كل مكان.

مقابل هذه الأرقام، نجد الشعور العالي بالمسؤولية الذي تمثله المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بمطالبتها لتلقيح سكان العالم جميعا للقضاء على الفايروس. أو إعراب الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني عن حزنه لوجود تفاوت كبير في تقبل اللقاح، ووصف رفض البعض أخذ الجرعة بـ"المأساة".

وقال وريث العرش البريطاني في رسالة مصورة "لللقاحات سوف تنقذ الأرواح وتحول دون مرض خطير وتحمي جهاز الصحة وتساعد في عودة الأوضاع إلى طبيعتها".

ولكن هناك من يرفض أخذ اللقاح؛ هل يحق لهم ذلك بحجة الحرية الشخصية، أم من أن حق الحكومات أن تجبرهم على أخذه حماية للآخرين؟ في حقيقة الأمر هناك أكاذيب متعددة ضد اللقاحات لا تقترن بنظرية المؤامرة وحدها، مثل الشائعات المنتشرة في المجتمعات الآسيوية بأن الحقن تحتوي



اللقاح في دوامة جدل لا ينتهي